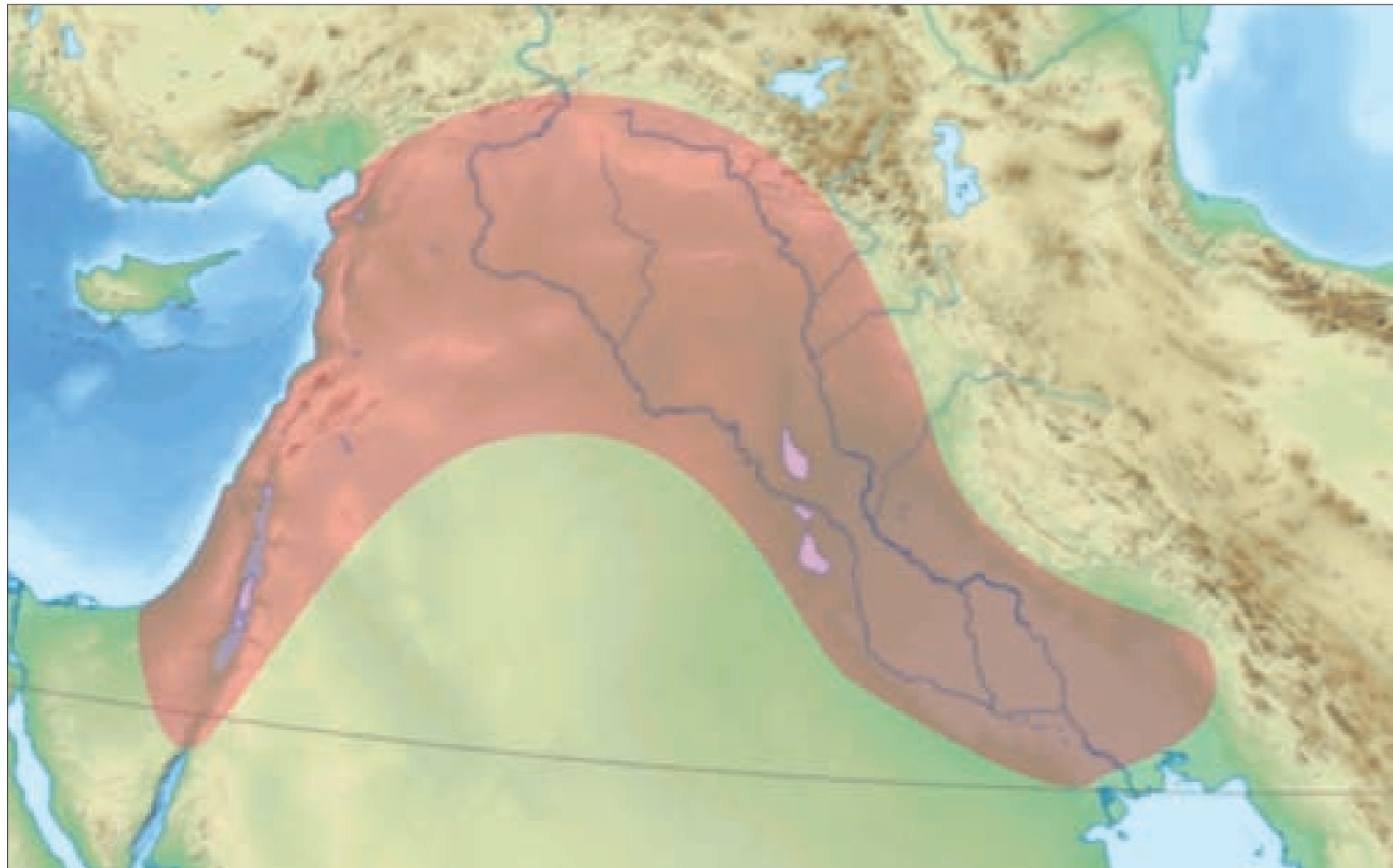


# الاتفاقات الخاصة حول اقتسام مياه أنهار الهلال الخصيب بين التنازع والتكامل والحق الطبيعي

— د. في الحقوق

### 3 / 4



الهلال الخصيب



نهر الأردن

العلاقات بين الدول على الصعيد السياسي والاقتصادي 15. وتقيم دراسة الاسكوا 16 مقارنة بين اتفاق الأمم المتحدة لعام 1997 واتفاق النهر الكبير الجنوبي واتفاق نهر العاصي بشأن استخدام المجاري المائية لهذين النهرين، بما يعكس المبادئ القانونية الدولية. ويمكن إيجازها وفق التالي:
\* المادتان 5 و6 من اتفاق الأمم المتحدة نصتا على العوامل المناسبة للاستخدام العادل والرشيء. فمَصّ اتفاق النهر الكبير على تحديد حصة لبنان المائية بـ40 في المئة والجمهورية السورية بـ60 في المئة من واردات الحوض (بحسب مساحته في كل من الدولتين) وعلى قامة سد تخزين مشترك سعة 70 مليون متر مكعب لري 10000 هكتار من الأراضي الزراعية. كما نص اتفاقية العاصي على حصة 80 مليون متر مكعب في السنة للبنان وعلى إنشاء سد تحويل سعة 27 مليون متر مكعب وتخزين مشترك سعة 37 مليون متر مكعب لري 6000 هكتار من الأراضي الزراعية.
\* المادة 7 من اتفاق الأمم المتحدة نصت على التزام عدم التسبب بضرر ذي أهمية للدولة الأخرى، وقد ورد في المادة 1 من اتفاق النهر الكبير أن استغلال مياه الحوض يجب ألا يعيق جري المياه، كما نص اتفاق العاصي على اعتبار النهر ذا منفعة مشتركة بين الدولتين.
\* المادتان 8 و9 من اتفاق الأمم المتحدة نصتا على التعاون وتبادل البيانات والمعلومات. ونص المرفق 2 من اتفاق النهر الكبير على إنشاء لجنة مشتركة لصيانة السد وتسجيل البيانات، بينما نصت المادة 5 من اتفاق العاصي على إنشاء لجنة مشتركة للإشراف وتوزيع كميات المياه المتفق عليها.

\* المواد 20 و21 و23 من اتفاق الأمم المتحدة نصت على الحفاظ على النظام البيئي وحمايته والحد من التلوث ونصت على ذلك أيضاً المادة 5 من اتفاق النهر الكبير والمادة 6 من اتفاق نهر العاصي.

\* المواد 24 و25 و26 من اتفاق الأمم المتحدة نصت على الإدارة والتنظيم، وورد في المرفق 1 و2 من اتفاق النهر الكبير آلية دراسة وتنفيذ وإدارة وصيانة السد المشترك واقتسام المياه كما نصت المادتان 5 و6 من اتفاق العاصي على إدارة وصيانة الحوض وكمية المياه المتفق عليها.

\* المادة 33 من اتفاق الأمم المتحدة نصت على تسوية النزاعات، ونصت المادة 7 و8 و9 من اتفاق النهر الكبير على إنشاء لجنة فنية مشتركة من الوزارات والهيئات في البلدين، ونصت المادة 17 من اتفاق العاصي على إنشاء لجنة تحكيمية مشتركة لفرض الخلافات.

إن اتفاق النهر الكبير الجنوبي، بانطباقه على مبادئ معاهدة عام 1997، واتفاق نهر العاصي الذي جرى تعديله كي يطابق هذه المبادئ، قد يشكلان نموذجاً ناجحاً لاتفاقات اقتسام المياه في منطقة الهلال الخصيب بكاملها. وهذا دلالة وعي متقدم للمصالح المشتركة على طرفي الحدود السياسية.

✽. في الحقوق

– الاسكوا، التعاون بين الدول على المستوى الإقليمي في مجال إدارة الموارد المائية: حالات دراسة لبعض الدول في منطقة الإسكوا ، نيويورك 2005.

Jaber.B.، the Lebanese – Syrian agreement 13 of nahr el kebir al janoubi. 2002. (southern great river

14 الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الإسكوا، التعاون بين الدول على المستوى الإقليمي في مجال إدارة الموارد المائية: حالات دراسة لبعض الدول في منطقة الإسكوا ، نيويورك 2005، ص. 16.

15 الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الإسكوا، المرجع السابق، ص. 16 – 18.

16 راجع أيضاً د. فادي قمير، المرجع السابق، ص 189–192.

## البناء

# البناء

# البناء

# البناء

# البناء

# البناء

# البناء

# البناء

# البناء

# البناء

# البناء

# البناء

# البناء

# البناء

صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للأبحاث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع ذات الصلة في قضايا الأمة والعالم العربي.

وهي إذ تتسع لمثل هذه الدراسات تبقى مجالاً مفتوحاً للحوار وطرح الإشكاليات الفكرية والسياسية وغيرها، تنشيطاً لدور الثقافة في الصيرورة الاجتماعية. علماً أن الأراء التي تزد على مساحة الصفحة تعبر عن أصحابها وليست بالضرورة مطابقة لقناعات الصحيفة.

إلا أنه انطلاقاً من القناعة الراسخة بضرورة خلق حوار فكري حول القضايا والإشكاليات كافة وما أكثرها، والتي تفرض نفسها على صاحب القرار والمثقف وقادة الرأي والمواطن في أي موقع كان، كانت صفحة الدراسات في «البناء» هي الترجمة العملية لهذه القناعة أملين أن تشكل هذه الصفحة مساحة فكرية - سياسية تعنى بهموم الوطن والمواطن، تدرس الحاضر لترسم المستقبل.

## خليفة خيريالله\*

المائة. وبالنسبة لتركيا فإن كمية 500 متر مكعب في الثانية تصل إلى الحدود السورية هي أكثر من كافية لإحتياجاتها، ويؤكد المسؤولون الأتراك أن هناك هدراً للكثير من المياه في الدولتين لعدم استثمارها بشكل مدروس إضافة إلى «أننا نتحاصص المياه من دون أي إلزام قانوني يحملنا على ذلك».3. والحقيقة أن النظام القانوني المتعلق بالنهرين هو ما يلخص النزاع بين الدولتين. إذ يعتبر كل من الجمهورية السورية والعراق أن دجلة والفرات نهران دوليان ولهما حصة عادلة في مياههما، بينما لاتعترف تركيا بالطبيعة الدولية لهذين النهرين وتعتبرهما نهرين عابرين للحدود ويشكلان حوضاً واحداً أو شبكة مياه واحدة، وبالتالي لا يمكن إخضاعهما لنوع من التنظيم العام، بل أكثر من ذلك، فهي تعتبرهما نهرين تركيبين كونهما ينبعان من تركيا، «ولا يمكن لسلطة أجنبية ادعاء حق في مصادر مائية كاملة في الأراضي التركية»،4. وأن هذه المصادر الطبيعية لا ينبغي المشاركة فيها وكل ما على تركيا أن تستخدم مياه هذه الأنهار استخداماً منصفاً ومعقولاً وامنل. ولذلك، لم تنضم تركيا إلى اتفاق الأمم المتحدة لعام 1997، كما «لم تظهر أي اهتمام في عقد اتفاق يتناول محاصصة مياه الفرات مع سورية والعراق»،5. ما كان يمكن أن يشكل حداً أدنى من التعاون المجدي، ونرى في المقابل أنها تعتمد إلى إطالة أمد المفاوضات للاستحواذ على أكبر كمية ممكنة من المياه، من خلال استكمال مشاريع بناء السدود والخزانات وجعلها أمراً واقعاً6.

ويبقى السؤال: هل ننتظر في المدى القريب تسليقاً في اقتسام مياه النهرين أسوة بتحسن العلاقات السياسية والتجارية الحالية بين دولهما؟ إن إقامة سد الصداقة على نهر العاصي قد يشكل عاملاً مساعداً في ذلك، مع الإشارة إلى أنه لطالما اشترطت تركيا محاصصة على العاصي مقابل تحسين الأوضاع المائية على الفرات.

### ثانياً: الاتفاقات المائية حول نهر العاصي والنهر الكبير الجنوبي ونهر الأردن

تتشارك ثلاث دول هي الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية وتركيا في نهر العاصي كما تتشارك الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية في النهر الكبير الجنوبي وتتشارك هذه الدول مع المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين المحتلة في نهر الأردن. وندرس الاتفاقات الخاصة بهذه الأنهار تباعاً:

1 – اتفاق توزيع مياه نهر العاصي:

ينبع نهر العاصي في أراضي الجمهورية اللبنانية، شمال مدينة بعبك في سهل البقاع (نوع العليق)، لكن المنطلق الحقيقي للنهر يبدأ في عين الزرراء، حتى يصل إلى حدود الجمهورية السورية بعد76 كم. طول النهر 571 كم ومساحته الإجمالية 37900 كم مربع. يتدفق نحو الجمهورية السورية مروراً بحمص وحماه، ثم يتجه غرباً إلى وادي غاب ليبدخ لواء الاسكندرون مسافة 45 كم، وهو اللواء الذي تخلت عنه فرنسا لتركيا عام 1939. يتراوح صبيب النهر بين 12 و17 متراً مكعباً في الثانية ويبلغ تدفقه السنوي حوالي 400 مليون متر مكعب.

إن نهر العاصي هو نهر دولي بحسب تعريف القانون الدولي كون مجراه يتخطى إقليم دولتين أو أكثر مما يقتضي استثماره واقتسام مياهه بالتنسيق في ما بين دوله المتشاطئة ووفق مبادئ القانون الدولي.

نبحث أولاً الاتفاقات المائي حول نهر العاصي بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية عام 1994 ثم الاتفاق بين الجمهورية السورية وتركيا عام 2009.

– «اتفاق توزيع مياه نهر العاصي النابعة في الأراضي اللبنانية بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية» الموقع في دمشق بتاريخ 20/9/1994:

على رغم المشاريع التي وضعها اختصاصيون كثر منذ عهد الإنتداب الفرنسي، فإن لبنان لم يستفد عملياً من حصته من مياه العاصي. وقد بدأت المفاوضات حول النهر بين الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية منذ عام 1948 ثم استؤنفت عام



النهر الكبير الجنوبي



نهر العاصي في حماه

### مراجع

- أحمد أبو مطر، حقوق العراق الضائعة في مياه دجلة والفرات، الحوار المتمدد عدد 3076 – 2010/7/27 http://www.ahiwar.org/debat/show.art.asp?aid=223844 استرجاع) 2010/8/25.
- عملية تحويل دجلة... المتضرر هو العراق، جريدة المدى العراقية 2010/5/26.
- ج.أ.ن وشبلي الملاط، المرجع السابق ص. 266.
- Milliyet 1990/5/2 سليمان دي ميريل، رئيس الجمهورية التركية الأسبق، صحيفة «ميليت».
- ج.أ. كوهين: القانون الدولي والسياسة المائية الخاصة بالفرات، مجلة القانون الدولي والسياسة، مجلد 24، رقم1، 1991.
- السياسة المائية لدول جوار العراق وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، جريدة «المدى»، العدد 1891، 2010/8/27